

دائرة الخلافات في النهضة تتوسع وتنذر بانفجارها من الداخل

عريضة لسحب الثقة من الهاروني من رئاسة مجلس شوري الحركة

يعيش حزب حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، مخاضا سياسيا عسيراً بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد، والتي أزاحت منظومة بأكملها كانت تقودها الحركة على امتداد ما يزيد عن عشر سنوات، وبيات التصدع والخلافات واقعا يوميا في النهضة، ما ينذر بتفكك داخلي للحزب.

خالد هودي

تونس - بدأت دائرة الصراعات في حركة النهضة تتوسع، بعد توقيع عدد من أعضاء مجلس الشوري عريضة لسحب الثقة من عبد الكريم الهاروني من رئاسة المجلس، في خطوة تمهد حسب المراقبين إلى تداعي بنيان الحزب وتنذر بانفجاره من الداخل.

ووقع عدد من أعضاء مجلس شوري النهضة، عريضة للمطالبة بعرض سحب الثقة من عبد الكريم الهاروني، وفق ما اشارت إليه مصادر مطلعة.

واشارت تلك المصادر إلى أن عدد الموقعين لم يبلغ النصاب المطلوب وهو خمسون توقيعاً، وأن عدد الموقعين إلى حد الآن بلغ تسعاً وأربعين.

وعبر الموقعون على العريضة عن "رفضهم لما يعتبرونه سوء إدارة الهاروني لمجلس الشوري وتهميش دوره داخل مؤسسات الحركة وانحياز لرئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في اتخاذ المواقف".

وترى أوساط سياسية أن النهضة بدأت تتخلص من مكانها السياسي تدريجياً، ولم يعد لها أي موقع في المشهد مستقبلاً.

وأفاد النائب المستقل بالبرلمان حاتم المليكي، أن "الخلافات وإن كانت شائناً داخلياً فإنها تترنن على أنه لم يعد للنهضة مكان في تركيبة المشهد السياسي".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "النهضة اليوم تعود إلى حجمها الحقيقي، وتظهرت بوادر ذلك منذ سنوات بيد منسجيتها وقياداتها عبر الخطابات المزدوجة والاستلاء على السلطة".

واستطرد المليكي "من يعارضون سياسة الحركة هم يدركون جيداً أن النهضة لا يمكن أن تتواصل بتلك الحالة".

ورجح مراقبون ولادة حزب سياسي جديد على انقاض الحركة الإسلامية بسبب توسع دائرة الخلافات وتصادع الأصوات المعارضة لشق الغنوشي،



بوادر تفكك داخلي للنهضة

ويرى مراقبون أن تفرد الغنوشي بالرأي عمق الخلافات بين القيادات، وسط تنبؤات بتشتت الحركة إلى مجموعات متصارعة في المستقبل.

ويجمع المراقبون على أن الحركة تعيش أزمة داخلية منذ مدة، وهناك أجنحة متصارعة داخلها، وهو ما أدى إلى انسحاب البعض الذين قدموا استقالاتهم وأفضحوا عن خلافهم مع قياداتها، فضلاً عن تفرد الغنوشي التابع له سلطة القرار وإدارة شؤونها المالية واختيار التحالفات والعلاقات العربية والدولية.

وتعمقت الأزمة الداخلية للحركة بعد قرارات الرئيس سعيد، وسط ترجيحات بتشتتها إلى مجموعات متصارعة والتحاق بعض قياداتها بأحزاب أخرى وتكوين أحزاب على هامشها.

وفي وقت سابق، وجّه حوالي مئة عضو من حركة النهضة من بينهم أعضاء في المكتب التنفيذي الوطني ومجلس الشوري والكتلة البرلمانية فضلاً عن بعض القيادات بالجهات والمحليات على غرار عبد الطيف المكي ونور الدين العرابوي وفتحي العيادي وسهير بيلو وآخرين رسالة مفتوحة إلى الغنوشي طالبوه فيها بالإعلان عن عدم الترشح لرئاسة الحركة في المؤتمر القادم.

السنوات الأخيرة وأدت لابتعادها عن المطالب الشعبية للغة المتوسطة. وقال المكي في تصريح لوسائل إعلام محلية، "إن مسألة إدارة الوفاق مع نداء تونس والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت من الأخطاء الكبيرة للنهضة لأنها أدت الوفاق دون أجندة اقتصادية وتنموية واجتماعية ودون أجندة حوكمة مقاومة الفساد"، مضيفاً "أن الحركة كان عليها أن توقف الوفاق وتعيد الأمان للتونسيين"، كما اعتبر أن "خطا الغنوشي كان في الذهاب لرئاسة البرلمان فضلاً عن إسقاط حكومة إلياس الفخاخ بتلك الطريقة".

والأسبوع الماضي، دعا نحو مئتي شاب من منسبي النهضة، بينهم خمسة نواب بالبرلمان، القيادة الحالية للحركة إلى تحمل مسؤولية ما اعتبروه تقصيراً في تحقيق مطالب الشعب التونسي، وتهم حالة الاحتقان.

وقالوا في عريضة لهم "إن ذلك يعود إلى عدم نجاعة خيارات الحركة وطريقة إدارتها للتحالفات والأزمات السياسية"، حسب تعبيرهم، مطالبين رئيس البرلمان ورئيس الحركة راشد الغنوشي "بتغليب المصلحة الوطنية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتأمين عودة البرلمان إلى سيره العادي واستعادة الثقة في هذه المؤسسة".

الجبالي (رئيس حكومة سابق) الذي انسحل من الحزب رغم علاقته الدولية الكبيرة خصوصاً مع دولة قطر في تكوين حزب سياسي، لأن النهضة هي التي تستأثر بالجانب المالي وكل التمويلات الخارجية موجهة إليها".



حاتم المليكي

الخلافات تترنن على أنه لم يعد للنهضة مكان في المشهد

نبيب الرباعي

فتح القضاء للملف المالي للنهضة سيؤدي إلى انقسامها

وتابع "اليوم هناك شق يدافع عن مبادئ الثورة وشق آخر استغل الدولة العريقة وساهم في استئثار الفساد، والخلافات ستفضي إلى ولادة حزب جديد على انقاض النهضة القديمة"، قائلاً "هناك قيادات تنتهج مسار الرئيس قيس سعيد، وعندما طلب الغنوشي يوم السادس والعشرين من يوليو الماضي من أنصاره النزول إلى الشارع نصره للديمقراطية، لم تلق دعواته صدى كافياً، وتبين أن الشارع خرج عن إدارة النهضة".

وأشار الناشط السياسي إلى أن "الجانب المالي سيلعب دوراً كبيراً في هذه المرحلة، حيث لم ينجح حمادي

وفقدان الحزب لقواعده في الشارع التونسي.

وأفاد المحلل السياسي نبيب الرباعي أن "أصل الخلافات بدأ منذ 2011 بين مجموعة قيادات داخل التراب التونسي وأخرى خارجه، ما دفع رئيس الحركة راشد الغنوشي إلى تعيين علي العريض (ينتمي إلى مجموعة الداخل) في الحركة".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "الخلاف تعمق خصوصاً بين عبد اللطيف المكي (وزير صحة في الحكومة السابقة) والغنوشي، فضلاً عن التحاق قيادات أخرى برئيس الحركة وأبرزهم عبد الكريم الهاروني".

وتابع "اليوم هناك شق يدافع عن مبادئ الثورة وشق آخر استغل الدولة العريقة وساهم في استئثار الفساد، والخلافات ستفضي إلى ولادة حزب جديد على انقاض النهضة القديمة"، قائلاً "هناك قيادات تنتهج مسار الرئيس قيس سعيد، وعندما طلب الغنوشي يوم السادس والعشرين من يوليو الماضي من أنصاره النزول إلى الشارع نصره للديمقراطية، لم تلق دعواته صدى كافياً، وتبين أن الشارع خرج عن إدارة النهضة".

وأشار الناشط السياسي إلى أن "الجانب المالي سيلعب دوراً كبيراً في هذه المرحلة، حيث لم ينجح حمادي

الميليشيات مستعدة للحرب لحماية الاتفاقيات التركية في ليبيا

الإخوان وبقايا المؤتمر الوطني العام، أن الاتفاقيات الأمنية والحدودية التي أبرمتها حكومة السراج، كانت "تعبيراً عن إرادة الدولة الليبية والمنظمة الشرعية صاحبة الاختصاص الأصلي".

والثلاثاء، أعرب مجلس الأمن الدولي عن "القلق البالغ إزاء تأثير الصراع الليبي على البلدان المجاورة، ولا سيما في منطقة الساحل".

وحذر المجلس في بيان رئاسي أصدره بالإجماع (15 دولة) من الدعايات الناجمة عن الصراع الليبي "بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها المزعوم للاستقرار وإساءة استخدامها وتدفع الجماعات المسلحة والمرتبطة"، معرباً عن "القلق إزاء تدهور الوضع الأمني في بعض دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتمدد الإرهاب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في منطقة غرب أفريقيا الأوسع".

وتختص اللجنة العسكرية المشتركة، بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في الثالث والعشرين من أكتوبر بمدينة جنيف السويسرية، الذي ينص على فتح الطريق الساحلي (صبراتة - سرت) وإزالة الألغام وسحب المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد.

ومنذ سنوات، تعاني ليبيا صراعا مسلحا بسبب انتشار الميليشيات، ويعد ملف المرتزقة أحد أهم التحديات التي تواجهها السلطة الليبية الانتقالية من أجل ضمان أمن البلاد واستقرارها إلى حين إجراء الانتخابات.

البيان، مشيراً إلى أنها "جددت مطالباتها للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، بضرورة العمل على دعم جهود ومهام اللجنة العسكرية في استكمال بنية بنود اتفاق وقف إطلاق النار".



أسامة الجويلي

هناك إشارات متكررة لاحتمال اندلاع الحرب مجدداً

كما أعلن "رفض اللجنة القاطع لشرعنة واستثناء وجود القوات الأجنبية، وما تبغها من خبراء ومرتبطة أجانب على الأراضي الليبية، فضلاً عن سرعة العمل على متابعة ورصد تحركات العديد من الأطراف والكيانات والأحزاب السياسية التي تسعى إلى إعاقة المسار السياسي والتحول الديمقراطي، وعرقلة وإجهاض المساعي والجهود الرامية إلى إجراء الانتخابات المقرر لها في ديسمبر المقبل، أو خرق اتفاق وقف إطلاق النار".

ولاقت قرارات اللجنة رفضاً مشتركاً، حيث دعا المجلس الأعلى للدولة، اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، إلى "الالتزام باختصاصها والتي بنفسها عن الحديث بالشأن السياسي والاتفاقيات الدولية"، بالرغم من أن مناقشة بنود مثل هذه الاتفاقيات جزء أصيل من عمل اللجنة، كونها تحمل بعض البنود العسكرية.

واعتبر المجلس الذي يقوده خالد المشري، وينتمي غالبية أعضائه لتنظيم

العسكرية الأجنبية في كل أنحاء ليبيا، خاصة مع تركيا.

وكانت اللجنة قد أصدرت بياناً، أكدت فيه على ضرورة الاتفاق على وضع خطة لإخراج القوات الأجنبية والمرتبطة من البلاد، فضلاً عن ضرورة مخاطبة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، بضرورة تجميد الاتفاقيات العسكرية لأي دولة كانت، ومذكرات التفاهم.

والاتفاقيات المبرمة بين أنقرة وطرابلس، هي الاتفاقيات البحرية والأمنية التي أبرمها السراج مع تركيا، التي بمقتضاها أرسلت تركيا قوات تابعة لها ومرتبطة سورين، لقتال الجيش الوطني الليبي.

وفي نوفمبر من العام 2019، وقع السراج مع أنقرة اتفاقيتي تفاهم تخص الأولى ترسيم الحدود البحرية بين البلدين والثانية للتعاون العسكري.

وأكدت الأحزاب والتنظيمات السياسية، على ضرورة حل الميليشيات وتبعية الكتاب والكيانات العسكرية التي نصت عليها اللجنة العسكرية المشتركة، ونقلها إلى رئاسة الأركان في مؤسسة عسكرية موحدة، وعدم منحها ذمة مالية مستقلة.

وأعربت الأحزاب وتنظيمات سياسية في بيان مشترك بالقرارات وطلبات اللجنة العسكرية، وتمنت دورها في الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وفتح الطريق الساحلي.

كما أعربت عن تأييدها لما صدر عنها في اجتماعها بمدينة سرت السبت الماضي، القاضي بتجميد كل الاتفاقيات

بتجميد الاتفاقيات الدولية، ومذكرات التفاهم المبرمة مع أي دولة كانت.

كما طالب المجلس الأعلى للدولة الليبي الأحد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بضرورة "النأي بنفسها" عن الحديث في الشأن السياسي والاتفاقيات الدولية بالبلاد.

وفي وقت سابق كشف رجل أعمال تركي بارز حجم المكاسب التي حققتها وتوسعي أنقرة لتحقيقها من تدخلها في الأزمة الليبية خلال الفترة الأخيرة، وقال رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي للعلاقات الاقتصادية الخارجية مصطفى كرانفيل، إن "أنقرة ستلعب دوراً حاسماً في فترة إعادة إعمار ليبيا".

وأوضح في تصريحات صحافية أن "الصادرات من تركيا إلى ليبيا بلغت قرابة 1.2 مليار دولار، بزيادة 72.3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي".

ولقي البيان الأخير الصادر عن اللجنة العسكرية الليبية 5+5، ترحيباً حقيقياً ومحلياً، فيما تعرض لهجوم من تنظيم الإخوان والموالين لتركيا، كما حملته من انتقاد مباشر للاتفاقيات الأمنية والبحرية التي أبرمها رئيس الحكومة السابق فايز السراج مع أنقرة.

وأشادت أحزاب وتنظيمات سياسية في بيان مشترك بالقرارات وطلبات اللجنة العسكرية، وتمنت دورها في الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وفتح الطريق الساحلي.

كما أعربت عن تأييدها لما صدر عنها في اجتماعها بمدينة سرت السبت الماضي، القاضي بتجميد كل الاتفاقيات

أنه "إذا كان هناك طرف لا يزال يرى أن الحرب هي خياره المفضل، فلتكن الحرب، والسلام على من اتبع الهدى".

ونقل المركز رفض الجويلي "بشدة" طلب اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، تجميد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمتها الحكومة السابقة، مضيفاً "الاتفاقية مع تركيا جاءت بناء على طلب حكومة معترف بها دولياً للمساعدة في صد العدوان على طرابلس، أما روسيا والدول الأخرى الموجودة على الأرض لا تقر بأي اتفاقية مع ليبيا".

ويأتي ذلك بعد مطالبة اللجنة العسكرية 5+5، المجلس الرئاسي الليبي



تركيا تتمسك بالبقاء في ليبيا